مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّ في ظل المتغيّرات الإقليميّة 1991–2003م

م.م. ياسين رشيد فقي احمد
كلية الآداب–جامعة كركوك

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجيّة، مجلس التعاون، دول الخليج، التغيّرات الإقليميَّة

الملخص:

شهدت منطقة الخليج العربي خلال الفترة بين عامي 1991 -2003م تحولات إقليمية كبيرة أثرت بشكل مباشر على سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة، فقد تميزت تلك الحقبة بظهور العديد من التحديات الاستراتيجية، من أبرزها تداعيات حرب الخليج الثانية 1990-1991م والغزو العراقي للكويت، والأحداث التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وما تبع ذلك من تدخلات دولية وإقليمية أثرت في موازين القوى والسياسات في المنطقة.

أدَّت هذه التغيرات إلى إعادة صياغة السياسات الخارجيّة لدول مجلس التعاون بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، خاصة في ظل الحاجة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي، فضلاً عن تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسيّة، وتزامن ذلك مع بروز أدوار جديدة لبعض القوى الإقليميَّة والدوليَّة التي سعت إلى توسيع نفوذها في المنطقة، ممَّا دفع دول المجلس إلى تبني مواقف تتسم بالتوازن والحذر لضمان حماية مصالحها الوطنية.

يعالج هذا البحث بالدراسة والتحليل ملامح السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال تلك الفترة الحساسة، مسلّطاً الضوء على الأطر التي شكلت توجهاتها الاستراتيجية، ودوافعها، وأبرز التحديات التي واجهتها، بالإضافة إلى استعراض آليات تعاملها مع الأحداث الإقليميَّة المتغيّرة، كما يسعى البحث إلى إبراز دور التعاون الخليجي في تعزيز الوحدة والتكامل بين الدول الأعضاء كركيزةٍ أساسيّةٍ في مواجهة تلك التحولات.

المقدّمة:

شهدت منطقة الخليج العربي خلال تلك المدة(1991-2003م) تحوّلات إقليمية ودولية عميقة، أثّرت بصورة مباشرة على توجهات السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد فرضت تداعيات حرب الخليج الثانية، وما أعقبها من تغييرات في موازين القوى الدوليَّة بعد

نهاية الحرب الباردة، حتَّمت على دول المجلس ضرورة مراجعة استراتيجياتها الخارجيّة بما يضمن الحفاظ على أمنها واستقرارها.

فصار التنسيق بين الدول الأعضاء أكثر أهميَّة من أي وقت مضى، لمواجهة التحديات السياسيّة والاقتصادية المتصاعدة، وتعزيز مكانة الخليج في النظام الإقليمي.

وينطلق البحث من محاولة فهم كيف تفاعلت سياسات دول المجلس مع المتغيرات الإقليمية، وما هي السمات التي ميّزت مواقفها الخارجيّة خلال تلك المرحلة.

أ- أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع نظراً لأهميَّة المرحلة الزمنية التي يغطيها، والتي شهدت تحولات إقليمية عميقة كان لها أثر مباشر على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وقد مثّلت الفترة بين عامي (1991-2003م) مرحلة مفصلية في تاريخ دول مجلس التعاون، حيث واجهت هذه الدول تحديات غير مسبوقة، أبرزها الغزو العراقي للكويت، والتدخلات الدوليَّة المتزايدة في شؤون المنطقة. كما أن قلة الدراسات التي تناولت السياسة الخارجيّة لدول المجلس ضمن هذا الإطار الزمني الدقيق دفعت إلى تناول الموضوع بالبحث والتحليل، وبهدف اختيار البحث إلى تسليط الضوء على كيفيَّة تفاعل دول الخليج مع تلك التغيرات، واستكشاف الأبعاد الاستراتيجية التي شكّلت سياستها الخارجيّة، مع التركيز على أهميَّة التنسيق الخليجي المشترك كأداة لمواجهة تلك التحديات المعقدة.

ب- أهميَّة الدراسة:

تبرز أهميَّة هذه الدراسة من خلال تركيزها على مرحلة حرجة في تاريخ منطقة الخليج العربي، شهدت فيها دول مجلس التعاون تحديات سياسية وأمنية بالغة التأثير، وتكمن أهميَّة البحث في أنه يُسهم في فهم طبيعة التحولات التي طرأت على السياسة الخارجيّة لدول المجلس، وتحليل كيفيَّة تعاملها مع المتغيرات الإقليميَّة التي فرضت نفسها بقوة بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة، كما توضح الدراسة أوجه التنسيق والتكامل بين دول الخليج في مواجهة تلك الظروف، ممَّا يساهم في إثراء المعرفة الأكاديمية حول ديناميكيات السياسة الخارجيّة الخليجيَّة. وتُعد دراسة البحث مرجعاً مهماً لصناع القرار والباحثين في مجالات العلاقات الدوليَّة والدراسات الاستراتيجية، خاصة في ظل استمرار التحديات في البيئة الإقليميَّة حتى اليوم.

ت- مشكلة البحث:

شهدت منطقة الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من (1991 -2003م) جملة من الأحداث الإقليمية العميقة، أبرزها تحرير الكويت، إعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي، العقوبات على العراق، صعود الدور الإيراني، التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، والغزو الأمريكي للعراق، كما فرضت الأحداث المتغيرة ضغوطًا متزايدة على دول مجلس التعاون، وجعلت

سياستها الخارجية تواجه تحديات معقّدة تتعلق بالأمن الجماعي، والعلاقات مع القوى الكبرى، والتوازن في التعاطي مع الأزمات الإقليمية.

وعلى الرغم تشكيل المجلس منذ عام 1981م كمنظومة أمنية وسياسية، إلا أنّ مدى قدرته على بلورة سياسة خارجية موحدة ومتناسقة في ظل تلك التغيرات ظل موضع تساؤل فالمدة (1991–2003م) كشفت عن تباين في مواقف دول المجلس تجاه عدد من القضايا الحسّاسة، خصوصاً ما يتعلق بالعراق، وإيران، والعلاقات مع الولايات المتحدة، ومسألة الأمن الخليجي.

وانطلاقاً في التساؤل الآتي:

كيف أثّرت التغيرات الإقليمية خلال المدة (1991–2003م) على مسار السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وما مدى قدرة المجلس على تبنّي مواقف خارجية مشتركة تجاه تلك المتغيرات؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

1. ما أبرز المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة خلال هذه المدة؟
2. كيف تعاملت دول المجلس، فردياً وجماعياً، مع الأزمات الإقليمية المتعاقبة؟
3. ما الأسباب التي أدت إلى تباين مواقف الدول الخليجية تجاه بعض الملفات؟

ث- منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على مزيج من المنهج التاريخي لرصد التحولات الإقليمية بين(1991–2003م)، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل توجهات السياسة الخارجية الخليجية، ومنهج تحليل النظم لفهم تفاعل مجلس التعاون كمنظومة إقليمية مع بيئته، مع الاستعانة بمنهج العلاقات الدولية (الواقعية وتوازن القوى) لتفسير سلوك الدول الخليجية في ظل الضغوط الأمنية، وذلك اعتماداً على وسائل متعددة لجمع البيانات من الوثائق الرسمية والمصادر الأكاديمية والدوريات المتخصصة.

ويتكون البحث من:

أولًا: تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي (1991-2003م).

ثانيًا: تأثير العوامل الإقليميَّة على السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي (1991-2003)

التمهيد:

شكّلت السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (1991 -2003م) محورًا حيويًا في تفاعلات النظام الإقليمي العربي، ولا سيما في ظل التحولات العميقة التي، عصفت بالمنطقة عقب حرب الخليج الثانية وانهيار توازنات الحرب الباردة.

واجهت دول الخليج خلال هذه المرحلة تحديات سياسية وأمنية غير مسبوقة، كان أبرزها التهديدات الإقليميَّة من العراق وإيران، إضافة إلى التدخلات الدوليَّة، خصوصًا الأمريكيَّة، في شؤون المنطقة (الشرع، 2006، صفحة 15).

برزت خلال تلك المرحلة ملامح جديدة في توجهات السياسة الخارجيّة الخليجيَّة، تمثّلت في سعي دول المجلس إلى تعزيز التنسيق الأمني المشترك، وتوقيع اتفاقيات دفاعية مع القوى الكبرى، والتوجّه نحو تنويع العلاقات الدوليَّة لتقليل الاعتماد على طرف واحد، كما أصبحت الدول الأكثر تفاعلاً مع أزمات المنطقة مثل القضية الفلسطينية، وأزمة لبنان، والعلاقات مع إيران، وهو ما تطلب إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجيّة لتتوافق مع المتغيرات الإقليميَّة والدوليَّة المتسارعة **(الرفاعي، 2004، صفحة 42)**.

ويمكن القول إنَّ الفترة كانت بمثابة مرحلة انتقالية للسياسة الخارجيّة الخليجيَّة، إذ سعت فيها الدول الخليجيَّة إلى بناء أدوار إقليمية مستقلة نسبيًا، دون الخروج من العباءة الأمريكيَّة، وهو ما شكّل توازنًا دقيقًا بين التحالفات الدوليَّة والمصالح الوطنية **(العريعر، 2008، صفحة 61)**.

وقد شهدت منطقة الخليج العربي في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين متغيرات إقليمية ودولية دفعت دول الخليج العربية إلى التفكير الجدي في إنشاء كيان سياسي واقتصادي وأمني مشترك. وجاء تأسيس مجلس التعاون استجابة لهذه التحديات، **(مشعل، 2012) (اليوسف، 2004، الصفحات 115-140)**.

وفي مقدمتها:

الحرب العراقية-الإيرانية التي اندلعت في عام 1980، وتصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الخليج **(فيروز، 2022، صفحة 34)**.

شكلت الأحداث أبرزت الحاجة إلى تعزيز التعاون المشترك بين دول الخليج العربية، خاصة أن الدول الست (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان) تجمعها عوامل كثيرة: الدين، اللغة، التاريخ المشترك، والأنظمة السياسية المتقاربة **(عبيد، 1996، صفحة 11)**.

وفي ضوء ذلك، تم الإعلان رسمياً عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981، وذلك خلال اجتماع عقد في العاصمة أبوظبي، وصدر عنه "بيان أبوظبي" الذي نص على إنشاء المجلس، وتحديد أهدافه وأجهزته الأساسيَّة **(الحسن، 2000، الصفحات 45-47)**.

حيث "جاء إنشاء مجلس التعاون تتويجًا لجهود متواصلة من التقارب بين الدول الخليجية في ظل التحديات الأمنية التي أفرزتها الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، وقد تم الإعلان عن تأسيس المجلس في قمة أبوظبي بتاريخ 25 مايو 1981 م"، **(العسكر، 2005، صفحة 289)**.

والتقارب السياسي بين دول الخليج الست تبلور بشكل واضح في أوائل الثمانينات نتيجة للمتغيرات الإقليميَّة، وأسفر عن إنشاء مجلس التعاون الذي أعلن عنه رسمياً في أبوظبي عام 1981 **(الثنيان، 2992، صفحة 112)**.

وهكذا نرى أنَّ إنشاء مجلس التعاون لم يكن وليد لحظة عابرة، بل كان استجابة حتميَّة لتطورات إقليميَّة خطيرة دفعت بدول الخليج الست إلى توحيد جهودها ضمن إطار مؤسسي مشترك **(خضير، 2012، صفحة 134)**.

تبرز أهميَّة فهم السياسة الخارجيّة الخليجيَّة في تلك المرحلة باعتبارها نموذجًا لفهم كيفيَّة استجابة الدول الصغيرة نسبيًا للضغوط الإقليميَّة والتدخلات الدوليَّة، وهو ما يُعدّ أساسًا لفهم التحولات اللاحقة بعد عام 2003، في معظم دول المجلس، تتبع الأنظمة نمطًا أوتوقراطيًّا أهليًّا (dynastic monarchies)، يحكمها أفراد العائلة الحاكمة مباشرة في المناصب التنفيذية والوزارية العليا، وتُحظر الأحزاب السياسية وتُقيّد السياسيين والنقاش العام **(التويجري، 2001، الصفحات 101-103)**.

على سبيل المثال: السعودية: أُصدر "النظام الأساسي للحكم" عام 1992، وأُنشئ "مجلس الشورى" استشاري في 1993، ثم كُبّر عدد أعضائه تدريجيًا في الأعوام التالية (1997، 2001)، **(جابر، 2005، الصفحات 75-120)**.

أولًا: تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي (1991-2003م).

تتأثَّر السياسة الخارجيّة لأيّ دولة أو مجموعة دول بمجموعة معقَّدة من العوامل التي تتنوّع بين العوامل الداخليّة، كالاعتبارات السياسيّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، والعوامل الخارجيّة المتمثّلة في البيئة الإقليميَّة والدوليَّة، وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة، فإنَّ خصوصيّة الموقع الجغرافي، وثرواتها النفطيَّة، وظروفها السياسيّة والأمنيّة، جعلتها في قلب التحوّلات الإقليميَّة والدوليَّة خلال الفترة بين عامي **(1991-2003م) (محمود، 2016، صفحة 371)**.

شهدت تلك الفترة أحداثاً محوريّة، مثل حرب الخليج الثانيَّة وانعكاساتها على أمن المنطقة، إضافة إلى نهاية الحرب الباردة وبروز نظام عالمي أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيَّة، كما أثَّرت التحولات في موازين القوى الإقليميَّة، بما في ذلك تصاعد النفوذ الإيراني **(علي، 2025، صفحة 63)**، والعراقي على توجهات السياسة الخارجيّة لدول المجلس، التي كانت تسعى جاهدة لحماية مصالحها الوطنية والحفاظ على استقرارها الداخلي في وجه التحديات المتزايدة **(عطية، 2024، صفحة 302)**.

تُعدُّ العوامل الداخلية من المحددات الأساسيَّة التي ساهمت في تشكيل السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة خلال الفترة بين عامي **(1991-2003م)**. وتشمل هذه العوامل مجموعة من الجوانب السياسيّة، والاقتصادية، والاجتماعية التي انعكست بشكل مباشر على خيارات هذه الدول وتوجهاتها الخارجيّة **(الشمري، 2012، صفحة 46)**، **(عبير، 2020، صفحة 30)**.

1- النظم السياسية في دول مجلس التعاون:

في المدة **(1991-2003م)** كان طبيعة النظام السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي أحد أهم العوامل التي شكّلت توجهاتها الداخلية والخارجية، وقد تميزت دول الخليج بأنظمتها الملكية أو السلطانية الوراثية، بدرجات متفاوتة من الانفتاح السياسي، ما جعل تأثير النظم السياسية واضحاً في عدة جوانب. وفيما يلي تحليل مفصل **(فقي، 2025، صفحة 737)**:

أ- طبيعة النظم الملكية/السلطانية ودعمها لاستقرار الحكم: جميع دول المجلس تعتمد على نظام حكم وراثي، الأمر الذي جعل.

1- الاستقرار السياسي أولوية عليا.
2- السياسة العامة للدولة (بما فيها السياسة الخارجية) تحت سيطرة القيادة العليا.
3- تبني سياسات خارجية حذرة ومعتدلة لتجنب أي تهديد قد يؤثر على بقاء النظام.
4- هذه المركزية السياسية أدت إلى نهج خارجي قائم على.
5- الاعتماد على التحالفات الدولية لحماية الأنظمة.
6- تجنب المغامرات العسكرية أو الصراعات المكلفة.

ب- محدودية المشاركة الشعبية وأثرها على السياسة الخارجية:

في تلك المرحلة كانت المشاركة السياسية محدودة في معظم دول الخليج، باستثناء الكويت التي تمتلك برلماناً فعالاً.

هذا أثر في السياسة الخارجية بالشكل التالي:

1- القرارات الاستراتيجية كانت تُتخذ بعيداً عن ضغط الرأي العام المباشر.
2- مرونة أكبر للحكومات في اتخاذ قرارات حساسة.
3- السماح بالقواعد العسكرية الأجنبية.
4- دعم العمليات ضد العراق عام 2003.

في المقابل، اضطرت بعض الدول (مثل السعودية) إلى موازنة قراراتها الخارجية مع حساسيات المجتمع الديني والسياسي الداخلي.

ت- التحولات السياسية الداخلية بين **(1991-2003م)**، شهدت بعض الدول إصلاحات محدودة في هذه المرحلة:

1- قطر (1995–2003): انتقال الحكم ودستور جديد ومجلس شورى.
2- البحرين (2002): ميثاق العمل الوطني والبرلمان المنتخب.
3- عُمان: توسيع صلاحيات مجلس الشورى.

هذه التحولات أدت إلى:

1- تعزيز صورة دول الخليج خارجياً كدول تتجه نحو الإصلاح.
2- منح السياسة الخارجية أساساً أقوى للتعاون الدولي.

3- زيادة التركيز على التنمية الاقتصادية والانفتاح الاستثماري.

ث- تأثير شخصية القيادة السياسية:

من خلال النظم الخليجية التي تمنح القادة دوراً مباشراً ومؤثراً في رسم السياسات.

مثال ذلك:

1- التحولات الكبيرة في قطر بعد تولي الشيخ حمد بن خليفة الحكم في 1995.

2- الدور القيادي للسعودية في مجلس التعاون.

3- الانفتاح الاقتصادي في الإمارات تحت قيادة الشيخ زايد.

هذا جعل السياسة الخارجية جزءاً من رؤية القيادة الفردية وليس فقط نتيجة مؤسسات أو ضغوط شعبية.

ج- الهواجس من التغيير السياسي بعد حرب الخليج:

بعد حرب 1991 ظهرت ضغوط داخلية وإقليمية أبرزها تخوّف الأنظمة من انتقال الاحتجاجات إليها،

والقلق من تصاعد الحركات الإسلامية بعد صعودها في التسعينات.

أدى ذلك إلى:

1- تبني الدول نهجاً خارجياً يركز على منع أي تغيير سياسي مفاجئ في المنطقة.

2- دعم الاستقرار الإقليمي حتى لو تطلب ذلك التعاون الأمني مع القوى الكبرى.

ح- تأثير الأنظمة السياسية في العلاقات البينية داخل مجلس التعاون بحكم تشابه الأنظمة السياسية:

كان هناك انسجام نسبي في الرؤية الأمنية والاقتصادية، لكنه لم يصل إلى التكامل الكامل بسبب: اختلاف أولويات كل دولة، وتباين مستوى الانفتاح السياسي (مثلاً الكويت أكثر انفتاحاً من السعودية).

حيث تُعتبر الكويت الاستثناء الديمقراطي في الخليج، حيث تم تفعيل دستور عام 1962 بشكل دائم، وأُعيد تشكيل مجلس الأمة بعد الغزو العراقي في 1991، وتمت انتخابات عامة عام 2003 حيث فاز عدد من المستقلين والمحافظين والإسلاميين، أما في البحرين شهدت إصلاحات حقيقية بداية عام 2001–2002، من خلال اعتماد ميثاق العمل الوطني، وتعزيز التحول نحو ملكية دستورية ببرلمان منتخب وإصلاحات قضائية، وفي قطر ايضا قطر تولى الشيخ حمد الحكم عام 1995 في انقلاب بلا دماء، وبدأ الإصلاح السياسي بمجلس بلدي منتخب (CMC) عام 1999. تم في عام 2003 اعتماد دستور جديد في استفتاء شعبي، مع منح المرأة حق التصويت وترشّح للفترة البلدية. وشهدت عمان خطوات نحو المشاركة السياسية من خلال إنشاء مجلس شورى استشاري عام 1991، وتوسع في انتخابات عام 2000مع تشريع لمنح حقوق التصويت للنساء في 1997، وتوسيع المجلس في 2003 ليشمل كامل المواطنين البالغين.

وهكذا يرى الباحث كيف أسهمت النظم السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1991–2003 في تشكيل سياقات داخلية مستقرة ومركزية القرار، مما انعكس على توجهات السياسة الخارجية وجعلها تميل إلى البراغماتية، والتحالفات الأمنية الدولية، وتجنب الصراعات. كما أن محدودية المشاركة الشعبية منحَت صانعي القرار مساحة واسعة لاتخاذ قرارات استراتيجية، بينما دعمت الإصلاحات السياسية المحدودة في بعض الدول صورة المنطقة ككتلة مستقرة ومتجهة نحو الانفتاح **(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2001).**

2- الأمن الداخلي والاستقرار السياسيّ:

ولي دول الخليج أهميَّة كبيرة للحفاظ على استقرارها الداخلي في مواجهة التحديات التي تشمل تهديدات المعارضة السياسيّة أو الأزمات الاقتصادية. هذا الحرص انعكس على سياساتها الخارجيّة التي كانت تهدف إلى تعزيز تحالفاتها مع القوى الدوليَّة الكبرى لضمان الحماية الأمنية، كما حدث مع تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية **(الدرمكي، 2024، صفحة 246).**

بعد حرب الخليج الثانية 1991، واجهت السعودية تحديات أمنية داخلية (وجود قوات أمريكية على أراضيها، احتجاجات من تيارات إسلامية، وأحداث العنف في التسعينيات وكان النظام الأساسي للحكم (1992) ومجلس الشورى (1993) شكلا آليات لتعزيز الشرعية السياسية الداخلية والكويت شهدت استقرارًا نسبيًا بعد تحريرها 1991، لكن مع توترات سياسية بين مجلس الأمة والحكومة **(التويجري، 2001، الصفحات 210-225)** .

أُعيد تفعيل الحياة البرلمانية وأُجريت انتخابات متكررة، ما عزز الشرعية الداخلية لكنه أوجد توترًا سياسيًا مستمرً **(Crystal، 2001، الصفحات 230-238)**، واجهت البحرين اضطرابات سياسية وطائفية في التسعينيات (1994–1999)، أثرت على الاستقرار الداخلي. والحل جاء عبر ميثاق العمل الوطني 2001 والتحول إلى ملكية دستورية في 2002، ما خفف من حدة التوتر **(عبد، 2005، الصفحات 95-110).**

رغم انتقال الحكم في قطر عام 1995 بانقلاب الأمير حمد على والده، لم تحدث اضطرابات عنيفة، بل بدأت إصلاحات سياسية تدريجية منها انتخابات المجلس البلدي 1999 ودستور 2003 عززا شرعية النظام **(Gause، 2002، الصفحات 115-120).**

شهدت عمان استقرارًا داخليًا عامًا، مع تعزيز المشاركة السياسية تدريجيًا عبر توسيع صلاحيات مجلس الشورى (1991، 1997، 2003)، والإصلاحات هدفت لامتصاص المطالب الشعبية وتعزيز الشرعية **(جابر، 2005، الصفحات 111-120)**، أما الإمارات عاشت استقرارًا سياسيًا داخليًا نسبيًا، بفضل التوزيع العادل للثروة النفطية، ودور المجلس الأعلى للاتحاد.

لم تشهد اضطرابات واسعة، وركزت على الأمن الإقليمي عبر التعاون العسكري ضمن مجلس التعاون **(اليوسف، 2004، الصفحات 125-135).**

وهذا يعني أنَّ الأمن الداخلي في الخليج (1991–2003) تأثر بثلاثة عوامل رئيسية:

أ- حرب الخليج الثانية (أدت لوجود قوات أجنبية في المنطقة خاصة بالسعودية وقطر).

ب- الاضطرابات الداخلية (البحرين1991م، الإسلاميون في السعودية).

ت- الإصلاحات السياسية المحدودة (مجالس شورى وانتخابات محلية ودساتير جديدة).

بشكل عام، تمكنت الأنظمة الخليجية من الحفاظ على الاستقرار السياسي عبر الموازنات بين الشرعية التقليدية (الملكية) والإصلاحات التدريجية.

نستنتج أنَّ الأمن الداخلي والاستقرار السياسي على السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (1991–2003) كان له تأثيرًا جذرياً، إذ دفعت الحاجة لحماية الأنظمة والحد من الاضطرابات الداخلية إلى تبني سياسة خارجية تعتمد على التحالفات الدولية، واحتواء التهديدات الإقليمية، والبراغماتية في التعامل مع الأزمات. كما ساهم الاستقرار السياسي الداخلي في تعزيز المكانة التفاوضية للدول الخليجية وسمح لها بلعب أدوار دبلوماسية واقتصادية أوسع.

3- الثروة النفطيّة وتأثيرها على الوضع الاقتصادي والسياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يشكّل النفط المصدر الرئيسيّ للدخل في دول الخليج، وقد أثّر بشكل مباشر في صياغة سياساتها الخارجيّة، اعتمدت دول الخليج على مواردها النفطية كوسيلة للضغط أو التفاوض في علاقاتها مع الدول الكبرى، كما ساعدتها عائدات النفط على تعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية لمواجهة التحديات الإقليميَّة **(الحق، 2014، صفحة 160).**

بين عامي 1991 و2003 لعبت الثروة النفطية دورًا حاسمًا في تشكيل المسارات الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أدّت صدمات أسعار النفط إلى تغييرات سريعة في أوضاع المالية العامة. ففي عام 1998 هبطت أسعار خامات الخليج إلى حدود 10–13 دولارًا للبرميل، قبل أن ترتفع مجددًا في 1999–2000 إلى حوالي 27–30 دولارًا للبرميل، ما أدى إلى عجز ثم فوائض متتالية في الميزانيات **(الدولية، 2003، الصفحات 117-120).**

بلغت الإيرادات النفطية نحو(80%)من الإيرادات الحكومية، ما جعل موازنات دول المجلس تعتمد بصورة شبه كاملة على أسعار النفط **(البنك.المركزي، 2008، صفحة 13)**

لضمان استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، أعلنت دول المجلس رسميًا خلال 2002–2003 تثبيت جميع عملاتها مقابل الدولار الأميركي، بما في ذلك إعلان الكويت (تشرين الأول/أكتوبر 2002)

بربط الدينار بالدولار ابتداءً من كانون الثاني/يناير (**الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2001، صفحة 6)، (الطاقةالأمريكية، 2000، صفحة 1)**.

موّلت فوائض النفط عملية التكامل، إذ أُنشئ الاتحاد الجمركي الخليجي في 1 كانون الثاني/يناير 2003 بتعرفة موحّدة قدرها (5%)، **(أوبك.، 2004، الصفحات 119-123)**.

وشهدت قطر بداية عصر الغاز الطبيعي المسال حيث غادرت أول شحنة LNG من رأس لفان في كانون الأول/ديسمبر 1996، ما أطلق مشاريع طويلة الأجل مثّلت بذورًا لتنويع مداخيل الطاقة **(الجيولوجي.الأمريكية، 1999، صفحة 1)**.

وهكذا نلاحظ أنّه من خلال الفترة 1991–2003 مثّلت الثروة النفطية أداة مزدوجة: فهي مصدر استقرار وتمويل للبنية التحتية والخدمات والتكامل الاقتصادي، لكنها أبقت اقتصادات الخليج عرضة لتقلبات أسعار النفط. غير أن السياسات النقدية (ربط العملات بالدولار) ومحاولات التنويع (الغاز القطري) عكست إدراكًا متزايدًا لمخاطر الاعتماد الأحادي على النفط.

على الرغم من وجود تفاوتات اقتصاديَّة واجتماعيَّة بين دول مجلس التعاون، إلاّ أنَّ حرصها على تعزيز التكامل فيما بينها ساهم في رسم سياسات خارجيّة تدعم الوحدة الخليجيَّة، على سبيل المثال، اتخذت دول المجلس مواقف موحَّدة تجاه بعض القضايا الإقليميَّة والدوليَّة، ممَّا عزَّز من تأثيرها ككتلة واحدة في الساحة الدوليَّة **(الاحمد، 1993، صفحة 30)**، والطابع الاجتماعي المحافظ لدول مجلس التعاون انعكس على سياساتها الخارجيّة، حيث حرصت الدول على تعزيز علاقاتها مع دول تحترم قيمها وثقافتها. كما عملت على التصدي للأيديولوجيات التي قد تهدد أنظمتها الاجتماعية والسياسيّة، مثل محاربة النفوذ الإيراني القائم على تصدير الثورة الإسلامية **(محمد، 2025، صفحة 187)**.

كان الحرص على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيَّة عاملاً مهمَّاً في توجيه السياسة الخارجيّة نحو تحقيق الاستقرار الإقليميّ والدوليّ، فدول الخليج اعتمدت استراتيجيات تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مكانتها الاقتصادية، ممَّا جعلها تسعى إلى سياسات خارجيَّة متوازنة تراعي استقرار الأسواق العالميَّة **(صادق، 1978، الصفحات 151-152)**.

يستنتج الباحث من ذلك أنَّ الاعتماد الكبير على عائدات النفط جعل السياسة الخارجية تميل إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية طرق الطاقة ومصالحها في الأسواق العالمية، وقد دفع ذلك دول المجلس إلى تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة والقوى الغربية لضمان الأمن وحماية البنية التحتية النفطية.

يرى الباحث أنَّ العوامل الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1991-2003 شكَّلت مرتكزات أساسيَّة في توجيه سياساتها الخارجيّة، فبينما ساعدت الأنظمة السياسيّة المركزيَّة والثروات النفطيَّة على تعزيز نفوذها الدولي، كان الحرص على الأمن الداخلي

والوحدة الخليجيَّة عاملاً حاسماً في مواجهة التحديات الإقليميَّة والدوليَّة **(خضير، 2012، صفحة 141)**.

ثانيًا: تأثير العوامل الإقليميَّة على السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي (1991-2003):

شكّل الغزو العراقي للكويت عام 1990، وما أعقبه من تحرير الكويت في 1991، نقطة تحول كبيرة في المعادلات الأمنية والسياسيّة للمنطقة **(عبدالرزاق، 2025، صفحة 91)**، كما لعب تصاعد النفوذ العراقية الإيرانية، دوراً محورياً في تشكيل السياسات الإقليميَّة لدول الخليج، وفي الوقت ذاته استمر النزاع العربي-الإسرائيلي كأحد الملفات الحساسة التي أثرت في موقف دول المجلس تجاه القضايا الإقليميَّة **(الاشعل، 1999، صفحة 157)**.

لعبت العوامل الإقليميَّة دوراً محورياً في تشكيل السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة بين عامي (1991-2003م)، وتجلّى ذلك في التفاعلات المتعددة بين دول المجلس ودول الجوار الإقليمي، فضلاً عن تداعيات الأزمات السياسيّة والأمنيّة التي ضربت المنطقة في تلك الحقبة الزمنيَّة، **(مليكة، 2022، صفحة 114)**، **(شدهان، 2023، صفحة 220)**، ونتج عن ذلك تعزيز التنسيق الأمني بين دول المجلس، وخصوصاً مع المملكة العربيَّة السعوديَّة التي استضافت قوات التحالف الدولي **(فقي، 2025، صفحة 736)**، وتم تأكيد أهميَّة التحالف مع القوى الدوليَّة الكبرى مثل الولايات المتحدة لضمان حماية أمن المنطقة ودفع دول الخليج إلى إعادة النظر في سياساتها الدفاعية وتطوير منظوماتها العسكرية **(الانباري، 2020، صفحة 223)**.

1- النزاع العربي-الإسرائيلي:

أدى النزاع العربي الإسرائيلي إلى دعم عملية السلام بعد مؤتمر مدريد 1991م وهي قمة دولية تاريخية برعاية أمريكية-سوفيتية، جمعت العرب وإسرائيل لأول مرة في مفاوضات مباشرة بهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

(فقد دفعت تحولات ما بعد حرب الخليج ومؤتمر مدريد 1991 دول مجلس التعاون إلى تبنّي خطاب سياسي أكثر ميلاً لدعم "خيار السلام"، وذلك من أجل تعزيز الاستقرار الإقليمي وتخفيف الضغوط الدولية عليها) **(سليم م.، 1998، صفحة 214)**.

كما أنَّ استمرار الصراع بين الدول العربيَّة وإسرائيل أدى إلى ظهور مبادرة السلام العربيَّة في عام 2002 والتي عكست موقفاً خليجياً موحداً تجاه القضية الفلسطينية **(عباس، 2023، صفحة 603)**.

ورغم بُعد النزاع جغرافياً عن الخليج العربي، إلَّا أنَّه شكّل عاملاً مهمَّاً في سياسات دول مجلس التعاون **(خليفة، 1990، صفحة 15)**.

وبالرغم من انفتاح بعض الدول العربية على إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو (1993)، وهي اتفاقية سلام تاريخية وقّعت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بعد مفاوضات سرية في النرويج، حيث بقيت دول مجلس التعاون أكثر حذراً، فرفضت التطبيع الكامل وقيّدته بشروط تقدّم عملية السلام واحترام الحقوق الفلسطينية، **(سلامة، 2004، صفحة 289)**.

كما دعمت دول الخليج المبادرات العربيَّة لتحقيق السلام، مثل مبادرة السلام العربيَّة عام 2002 **(مبادرة السلام العربية، 2002)**.

واتخذت مواقف حذرة في علاقتها مع إسرائيل، مع الحرص على عدم تصعيد التوترات بما يؤثر على استقرارها الداخلي **(خليفة، 1990)**.

وقد أدى استخدام الملف الفلسطيني كأداة لتحقيق توازنات دولية، حيث (أدركت دول الخليج أهمية القضية الفلسطينية في بناء علاقاتها مع القوى الدولية، فحافظت على مواقف داعمة للحقوق الفلسطينية لتعزيز شرعيتها الإقليمية وتوازن علاقاتها مع الولايات المتحدة)، **(حامد، 1997، صفحة 247)**.

يتضح من تحليل الفترة بين (1991-2003م) أن النزاع العربي الإسرائيلي شكّل أحد أهم المحددات غير المباشرة للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي. فرغم انشغال دول المجلس بالأمن الإقليمي عقب حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت، ظلّ الملف الفلسطيني عاملاً مؤثراً في صياغة المواقف الخليجية، سواء على مستوى الخطاب السياسي أو المشاركة في المبادرات العربية والدولية، وقد أدّى هذا النزاع إلى تبنّي مواقف خليجية حذرة تجاه التطبيع، مرتبطة بتقدّم عملية السلام وضمان الحقوق الفلسطينية، كما أسهمت الانتفاضة الثانية في تشدد المواقف الخليجية، إذ توقفت الاتصالات غير الرسمية مع إسرائيل، وازداد الدعم السياسي والاقتصادي للفلسطينيين. وفي الوقت ذاته، لعب الضغط الشعبي دوراً في تعزيز التزام الحكومات الخليجية بالموقف العربي التقليدي.

وبشكل عام، يمكن القول إن النزاع العربي الإسرائيلي لم يكن الملف الأولوية لدول الخليج خلال الحقبة، لكنه ظلّ محدداً مهماً يوجّه توجهاتها الخارجية، ويُستخدم في تحقيق توازنات إقليمية ودولية، ويعزز شرعيتها السياسية عربياً وإسلامياً.

2- **التنافس الإقليمي بين القوى الكبرى في المنطقة:**

تصاعدت المنافسة بين إيران والعراق وتركيا على النفوذ الإقليمي، ممَّا دفع دول الخليج إلى تبني سياسات خارجية تسعى لتحقيق التوازن بين القوى.

كان لتقلبات العلاقات بين القوى الإقليميَّة أثر مباشر على قرارات مجلس التعاون تجاه التحالفات السياسيّة والاقتصادية **(جلال، 1993، صفحة 112)**.

أولاً: تأثير العراق بعد حرب الخليج 1991.

1. العراق أصبح المحدد الأول للسياسة الخارجية الخليجية بعد 1991:

بعد غزو الكويت، ركزت دول الخليج سياستها الخارجية على ردع العراق، فدعمت الوجود العسكري الأميركي والعقوبات

2. دعم الجهود الدولية لاحتواء العراق:

دعمت دول الخليج نظام التفتيش الدولي واعتبرت إضعاف قدرات العراق أولوية للأمن الإقليمي **(الشايجي، 2001، صفحة 87).**

ثانياً: تأثير إيران ومحاولات الانفتاح (هلال، 2000، صفحة 203):

1. مرحلة توتر ثم انفتاح بعد انتخاب خاتمي 1997م:

شهدت العلاقات الخليجية–الإيرانية انفراجاً تدريجياً بعد 1997، مع استمرار الحذر الخليجي **(الأمير، 2002، صفحة 55).**

2. تبني الخليج سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق:

اتبعت دول المجلس سياسة تقوم على تحسين العلاقات مع إيران لكن دون التخلي عن الدعم العسكري الغربي **(سليم، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، 1999، صفحة 261).**

ثالثاً: الدور التركي المتصاعد:

1. بروز الدور التركي في التسعينيات:

صعود تركيا اقتصادياً وأمنياً جعلها لاعباً مهماً، وإن بقي تأثيرها على الخليج محدوداً **(أحمد، 2001، صفحة 144).**

2. اهتمام خليجي بتركيا كقوة توازن محتملة:

نظرت دول الخليج إلى تركيا كعامل توازن في مواجهة العراق وإيران دون أن تصبح محوراً مركزيا **(الدجاني، 2005، صفحة 298).**

رابعاً: الولايات المتحدة كقوة خارجية حاسمة:

1. اعتماد الخليج على المظلة الأمنية الأميركية:

بعد 1991 أصبحت واشنطن الفاعل الأكثر تأثيراً في أمن الخليج، ما جعل السياسات الخليجية أقرب للخط الأميركي **(جرجس، 2000، صفحة 175).**

2. الغزو الأميركي للعراق 2003 وتأثيره على السياسة الخليجية:

تعاملت دول الخليج بحذر مع الغزو، فرفضت الدعم العلني لكنها قدمت تسهيلات غير مباشرة **(عبدالعزيز، 2004، صفحة 214).**

خامساً: صعود إسرائيل بعد مدريد 1991:

1. تأثير المسار السلمي على حسابات الخليج الاستراتيجية

بقيت دول الخليج متحفظة تجاه التطبيع، واستخدمت الملف الفلسطيني في بناء توازنات إقليمية **(جمال، 2004، صفحة 311).**

فالتنافس الإقليمي بين القوى الكبرى (العراق، إيران، تركيا)، دفع دول مجلس التعاون إلى اعتماد سياسة خارجية براغماتية قائمة على:

1- التحالف مع الغرب لضمان الأمن (خصوصاً ضد العراق وإيران).
2- الحوار الحذر مع إيران لمنع أي صدام إقليمي.
3- تعزيز القدرات العسكرية الخليجية عبر التحديث والتسليح.
4- السعي لتقليل التهديدات عبر الدبلوماسية الجماعية داخل إطار مجلس التعاون.
5- استخدام التوازنات الإقليمية لخدمة أمنها الداخلي واستقرارها.

وبذلك أصبحت السياسة الخارجية الخليجية خلال (1991-2003م) سياسة "إدارة مخاطر" أكثر منها سياسة توسع أو تدخل **(جمال، 2004، صفحة 212)**..

3- التوترات الحدودية بين دول الخليج وبعض جيرانها:

شهدت المنطقة الخليج نزاعات حدوديّة، مثل النزاع السعودي-اليمني، والنزاع الحدودي بين قطر والبحرين،. ودفعت النزاعات دول المجلس إلى تعزيز التعاون الداخلي والتكاتف لمواجهة التهديدات والخلافات الحدودية بين بعض دول الخليج، مثل النزاع بين قطر والبحرين، وبين السعوديَّة واليمن أثرت على مستوى التنسيق السياسي داخل المجلس، لكنها دفعت نحو تعزيز التعاون المشترك لحلها **(المكدمي، 2015، صفحة 85)**..

يرى الباحث أنَّ العوامل الإقليميَّة، بما في ذلك النزاعات والحروب وتنافس القوى الإقليميَّة، شكّلت تحديات كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1991-2003م) استجابت دول الخليج لتحديات من خلال تبني سياسات خارجية تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، والتأكيد على التحالفات الدوليَّة، وتعزيز التعاون بين دول المجلس لمواجهة أي تهديدات مستقبلية

وهذا استدعى تعزيز المخاوف الأمنية لدى دول مجلس التعاون، ممَّا أدى إلى زيادة التنسيق الدفاعي بينها وبين القوى الدوليَّة (علوان، 2016، صفحة 134).

4- موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من غزو الكويت وحرب الخليج الثانية (1990–1991):

أجمعت دول مجلس التعاون على رفض الغزو العراقي للكويت، وقدّمت دعماً كاملاً للشرعية الدولية وللتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت. هذا الموقف عزّز من إدراك أن الأمن الإقليمي لا يمكن ضمانه إلا عبر شراكات استراتيجية مع قوى كبرى، وبالأخص الولايات المتحدة **(Gause.، 2003)**.

5- العلاقة مع إيران:

واجهت دول المجلس تحديات متكررة في علاقاتها مع إيران، أبرزها قضية الجزر الإماراتية الثلاث، ورغم ذلك فإن بعض الدول مثل قطر وعُمان حاولت الحفاظ على قنوات تواصل

دبلوماسية مع طهران، بينما تبنت السعودية والإمارات مواقف أكثر تشدداً. هذا التباين يعكس حدود العمل الجماعي داخل المجلس **(صقر، الخليج وإيران: توازن القوى وتحديات المستقبل، 2002، الصفحات 55-60)**، بالإضافة الى المخاوف الناتجة عن استمرار إيران فقد استمرت إيران في تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال دعم الحركات السياسيّة ذات الطابع الطائفي، تطوير البرنامج النووي الإيراني وزيادة التوترات مع دول الخليج **(ايمان، 2019، صفحة 43)**.

6- الموقف من الحرب على العراق (2003):

انقسمت دول الخليج في موقفها من غزو العراق، فمن جهة دعمت الكويت وقطر التسهيلات اللوجستية للقوات الأمريكية، بينما أبدت السعودية والإمارات تحفظاً علنياً أكبر خشية التداعيات الإقليمية. أما عُمان فتبنت موقفاً وسطياً.

أولاً: موقف عام يقوم على "الرفض العلني والدعم الضمني":

اعتمدت دول الخليج، باستثناء الكويت، سياسة تقوم على رفض الحرب علناً تجنباً للاحتقان الشعبي والعربي، وفي الوقت نفسه تقديم تسهيلات لوجستية وعسكرية للقوات الأميركية لأنها رأت أن إنهاء حكم صدام يحقق مصلحة أمنية مباشرة لها **(الشايجي، 2004، صفحة 221)**.

ثانياً: موقف السعودية — رفض الحرب علناً وتسهيل محدود (عبدالعزيز، 2004، صفحة 198):

أعلنت السعودية رفض المشاركة في الحرب، لكنها سمحت باستخدام بعض المراكز القيادية ومرافق الدعم دون السماح باستخدام أراضيها لانطلاق العمليات العسكرية المباشرة، وذلك للحفاظ على التوازن السياسي الداخلي **(جرجس، 2000، صفحة 302)**.

ثالثاً: موقف الكويت — دعم كامل للحرب: (جلال، 1993، صفحة 154).

كانت الكويت الدولة الخليجية الأكثر تأييداً للحرب بسبب الغزو العراقي لها عام 1990، فوفّرت قواعد عسكرية ومنافذ حدودية وإسناداً لوجستياً كاملاً للقوات الأميركية **(الربيعي، 2003، صفحة 177)**.

رابعاً: موقف قطر — دعم لوجستي واسع:

سمحت قطر باستخدام قاعدة العديد الجوية كقيادة رئيسية للعمليات الأميركية، وكانت من أكثر دول الخليج تعاوناً مع واشنطن، لكنها حافظت على خطاب سياسي يطالب بالحل الدبلوماسي **(جريجوري، 2003، صفحة 119)**.

خامساً: موقف البحرين — تسهيلات ودعم دفاعي:

قدمت البحرين تسهيلات مهمة للقوات الأميركية، خاصة أن الأسطول الخامس متمركز فيها، لكنها سياسياً أعلنت رغبتها في حل الأزمة سلمياً قبل الحرب **(المسفر، 2004، صفحة 121)**.

سادساً: موقف عُمان — دعم هادئ ومتوازن:

تبنت سلطنة عُمان موقفاً هادئاً أعلنت رفضها للحل العسكري لكنها سمحت باستخدام بعض المنشآت اللوجستية في إطار الاتفاقيات الدفاعية السابقة مع واشنطن **(يوسف، 2004، صفحة 89)**.

سابعاً: موقف الإمارات — رفض سياسي وتعاون لوجستي محدود:

أكّدت الإمارات رفضها للحرب دون قرار من الأمم المتحدة، لكنها قدمت بعض التسهيلات ذات الطبيعة الفنية غير القتالية **(المنعم، 2005، صفحة 233)**.

يمكن تلخيص الموقف الخليجي بأنه مزيج من التحفظ السياسي والتعاون العسكري إذ لم ترغب دول الخليج في الظهور كداعمة للغزو، لكنها رأت في إنهاء نظام صدام فرصة لتعزيز أمنها الإقليمي **(عبدالخالق، 2004، صفحة 210)**.

هذا التباين كشف حدود التوافق داخل المجلس **(حسن، العلاقات العربية الإقليمية بعد الحرب الباردة، 2003، صفحة 301)**.

آراء دول مجلس التعاون الخليجي تجاه المتغيّرات الإقليميّة:

كانت الكويت في صلب الحدث بعد غزوها عام 1990 ودعمت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين التحالف الدولي عام 1991 لتحرير الكويت، وقد عززت الكويت علاقاتها بالولايات المتحدة وبريطانيا بعد التحرير، كما أقامت الإمارات علاقات قوية مع الولايات المتحدة والغرب **(عبدالحليم، 2005، صفحة 135) (الغيرا، 2002، صفحة 89)** وبدأت قطر بتوسيع علاقاتها الدولية بشكل مستقل، وافتتحت قناة الجزيرة عام 1996، وبعد أحداث 11 أيلول 2001 دعمت المملكة العربية السعودية الحرب على الإرهاب وسمحت بوجود قوات أمريكية على أراضيها، وواجهت ضغوطاً أمريكية بسبب انتماء أغلب منفذي الهجمات للجنسية السعودية، كما ساندت قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان الحرب على الإرهاب **(البلوشي، 2004، الصفحات 77-82)**، و **(حسن، 2003، الصفحات 134-140)**، حيث احتضنت البحرين الأسطول الخامس الأمريكي **(المدني، 2005، الصفحات 93-99)**.، اما المملكة العربية السعودية فقد اتخذت عام 2003 (عبدالحليم، 2005، صفحة 135) **(الغيرا، 2002، صفحة 89)**، موقفاً حذراً من غزو العراق ورفضت المشاركة المباشرة في الحرب، لكنها قدمت تسهيلات لوجستية محدودة. في المقابل، أيَّدت الكويت الغزو وأتاحت أراضيها كنقطة انطلاق رئيسية للقوات الأمريكية، كما أيدت قطر العمليات العسكرية في العراق **(دورسي، 2006، الصفحات 78-83)** ، **(الخالق، 2004، الصفحات 201-207)**.

بينما كانت موقف الإمارات العربية المتحدة حذراً ولم تشارك مباشرة في الغزو لكنها دعمت الاستقرار الإقليمي بعد الحرب، ووافقت البحرين على استخدام أراضيها كقاعدة لوجستية خلال الحرب **(الخشيبان، 2003، الصفحات 102-108)**، **(صقر، 2005، الصفحات 88-95)**.

أما عمان، فاتسم موقفها بالحياد البنّاء وساندت الحرب على الإرهاب دون التورط المباشر في الحرب على العراق (سليم، 2004، صفحة 220) و (الشايجي ع.، 2002، صفحة 118).

الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة أن دول مجلس التعاون سعت إلى تعزيز دورها الإقليمي عبر أدوات متعددة، كالدبلوماسية الوقائية، والتحالفات الاستراتيجية، والبحث عن توازن بين علاقاتها مع القوى الكبرى، كما أظهر المجلس ميلاً متزايداً نحو توحيد الرؤى إزاء القضايا الأمنية، وإن ظلت بعض التباينات قائمة نتيجة لاختلاف المصالح الوطنية.

فقد شكّلت الفترة ما بين عامي (1991-2003م) مرحلة محورية في تطور السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث واجهت خلالها المنطقة تحديات غير مسبوقة بفعل حرب الخليج الثانية، وانهيار النظام الأمني العربي، وصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق.

وكما فرضت التغيرات الإقليميَّة على دول المجلس ضرورة إعادة صياغة توجهاتها الخارجيّة بما يضمن الحفاظ على استقرارها الداخلي وحماية مصالحها الاستراتيجية.

أظهرت السياسة الخارجيّة الخليجيَّة خلال تلك الحقبة مزيجًا من الواقعية والبراغماتية، إذ اعتمدت على مبدأ التوازن بين القوى الدوليَّة، والانفتاح على التحالفات الاستراتيجية، مع الإبقاء على مسافة من سياسات الاستقطاب الإقليمي، كما برز دور المجلس كإطار للتنسيق الجماعي، لا سيّما في القضايا الأمنية، رغم ما شاب التنسيق أحيانًا من تفاوت في المواقف والتقديرات.

تحليليًا، يمكن القول إنَّ دول المجلس تمكَّنت من إدارة توازن دقيق بين الانخراط في التفاعلات الإقليميَّة، والتمسك باستقلالية قرارها السياسي من جهة أخرى، إلَّا أنَّ غياب رؤية أمنية جماعيّة واضحة، وتباين الأولويات الوطنية، حال دون تشكّل سياسة خارجية موحدة وفاعلة على مستوى الأزمات الكبرى.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

التوصيات:

1. تعزيز التنسيق السياسي والأمني بين دول المجلس بما يتجاوز الإطار الرمزي إلى مستوى السياسات الفعليّة، خاصَّة في ظل تصاعد التهديدات الإقليميَّة.
2. بناء سياسة خارجيّة استباقيّة قائمة على الرصد المبكر للمتغيرات وتحليل تداعياتها، بدلًا من الاكتفاء بردود الأفعال.
3. الاستثمار في الدبلوماسيَّة العامَّة لتغيير الصورة النمطيّة عن دول الخليج، وتعزيز حضورها في المحافل الدوليَّة كمجموعة إقليميّة فاعلة.
4. بلورة رؤية أمنيّة جماعيّة تأخذ في الاعتبار التغيرات الجيوسياسية الراهنة وتحدّيات ما بعد 2003، وتعيد بناء مفهوم الأمن الجماعي الخليجي.

وفي ضوء كل ذلك، فإن مستقبل السياسة الخارجيّة لمجلس التعاون الخليجي مرهون بقدرته على تحويل التحديات إلى فرص، وبمدى وعيه بضرورة تطوير أدواته الدبلوماسية في عالم سريع التحول ومعقد التوازنات.

فقد أظهر مجلس التعاون الخليجي قدراً من الوحدة تجاه قضايا كبرى مثل غزو الكويت، لكنه واجه تحديات في بلورة موقف موحد إزاء القضايا اللاحقة مثل العلاقة مع إيران والحرب على العراق.

وختاماً، فإنَّ فهم السياسة الخارجيّة لدول الخليج خلال امدة ا(1991-2003م) ملا يقتصر على تحليل المواقف الرسميَّة، بل يتطلَّب أيضاً رصد الديناميت الإقليميَّة والدوليَّة التي أثَّرت في توجهات هذه الدول. كما أنَّ دروس تلك المرحلة تظل حاضرة في رسم السياسات الراهنة، وتؤكِّد الحاجة المستمرة إلى بلورة رؤية خليجية موحدة وقادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل في بيئة دولية متغيرة باستمرار.

المراجع

1. الأحمد، متعب جابر، مجلس التعاون الخليجي حقيقة أم خيال، مكتبة طريق العلم، الكويت، 1993م.
2. الأشعل، عبد الله، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليميّة والعالميّة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيّة، لندن، 1999م.
3. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الرياض، 2001م.
4. الأمريكية، هيئة المسح الجيولوجي، السنوي للمعادن، واشنطن، 1999م.
5. الأمريكية، وزارة الطاقة، أسعار النفط الخام، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، واشنطن، 2000م.
6. الأنباري، توفيق، نجم، سياسة إيران الإقليميّة حيال منطقة الخليج العربي، بعد 2003م في ظل مؤثري إدراك الماضي والتحولات الراهنة، ع 69، ملمجلد 2026، جلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2020م
7. أوغلو أحمد داود، العمق الاستراتيجي، دار سطور، 2001م.
8. البلوشي، سعود، السياسة الخارجيّة العمانية (الثوابت والمتغيرات)، دار الفارابي، بيروت، 2004م.
9. بنك التسوية الدولية (BLS)، منظمة عملة موحدة لدول الخليج، الرياض 2003م.
10. البنك المركزي الأوروبي، الطاقة ودول مجلس التعاون الخليجي، فرانكفورت، 2008م.
11. البويجري، عبد العزيز، النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، دراسة في السلطة والشورى، 101\103، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م.
12. جابر، عبد الله، محمد، الخليج العربي المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1991\ 2003م، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005م.
13. جوز جريجوري، السياسة الخارجية لدول الخليج، ترجمة مركز الإمارات للدراسات، 2003، ص 199.
14. الحدابي، إلهام، القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط الدور العسكري وتشابك المصالح، مركز الفكر الاستراتيجي، إسطنبول، 2021م.
15. حسن وجيه دبلوماسية الحياد الإيجابي، تجربة عمان، مركز دراسات الخليج، عمان، 2003م.
16. الحق، دحمان عبد، دور النفط في تشكيلات البنية السياسية للمماليك الخليجية، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة، الجزائر، 2014م.
17. الخالق، عبد الله العبد، الخليج وتحولات النظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات، 2004م.\

18. الخشيان، علي محمد، السياسة الخارجيّة الإماراتيّة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار العلوم، أبو ظبي، 2003م.
19. خضير، محمد ياس، أمن الخليج العربي في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، كلية العلوم الإنسانية جامعة النهرين، 2021م.
20. خليفة، أحمد، إسرائيل في أزمة الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينيّة، المجلد1، العدد4، 1990م.
21. الدجاني هشام، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، دار المناهج، عمان، 2005م.
22. الدرمكي، محمد سعيد المحمد، توازن القوى على الأمن والاستقرار الإقليمي الخليج العربي نموذجا، المجلة العالمية لكية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2024م.
23. دورسي، جيمس، قطر والسياسة الخارجيّة الناعمة، مركز الدراسات الخليجية، 2006م.
24. الربعي أحمد، الكويت بعد التحرير، دار قرطاس، تونس، 2003م.
25. ربيع حامد، السلوك السياسي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة ،1997.
26. الركابي عبد الأمير، إيران والخليج: إشكاليات الأمن والهيمنة، دار الرافدين، 2002م.
27. سليم محمد السيد، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، دار الفكر العربي،القاهرة، 1999م.
28. السيد، سليم محمد، الاستراتيجيّة والسياسة الخارجيّة السعوديّة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004م.
29. السيد، سليم محمد، النظام الإقليمي العربي، دار الشروق، القاهرة، 1998.
30. الشابجي، عبد الله، السياسة الخارجيّة لدول الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية، مركز دراسات الخليج، 2002م.
31. الشايجي عبد الله، الأمن القومي الخليجي والتحولات الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات، الامارات، 2004م.
32. شدهان، عقيل يوسف، الاحتلال العراقي للكويت في الصحافة العربية 1992م، 1990م، مجلة القادسيّة للعلوم الإنسانية، القادسيّة، المجلد26، العدد4، 2023م.
33. الشمري، عبد المحسن لافي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012م.
34. صادق، محمد توفيق،التنيمة في دول مجلس التعاون، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.
35. 33- صقر عبد العزيز، الخليج المتغير: السياسات والتحولات، مركز الخليج للأبحاث، 2004م
36. صقر عبد العزيز، مواقف الإمارات من القضايا الإقليميّة والدوليّة، مركز الخليج للدراسات، 2005م.
37. صقر، عبد العزيز، الخليج وإيران، توازن القوى وتحديات المستقبل، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2002م.
38. عباس، أسعد حامد وعلي حمزة، دور المملكة العربيّة السعوديّة في إطار مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية 1981\1991م، جملة أبحاث كلية التربية الأساسيّة.
39. عبد الحليم، أحمد، السياسة الكويتية تجاه القضايا الإقليميّة، دار زهراء، بيروت، 2005م.
40. عبد الرزاق، زينب شاكر، موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت 1990\1991م، مجلة الخليج العربي، البصرة، 2025م
41. -عبد الله عبد الخالق، الإمارات والبيئة الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات، 2004م.
42. -عطية، عبد الرحمن طارق، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي تجاه السياسة الإيرانية 1997\ 1989م.مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة الدراسات الدولية، العدد99، جامعة بغداد، 2024م.
43. علوان، سطام حسين، الهيمنة الافريقية على الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية 1991م وحرب الخليج الثالثة 2003م، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2016.
44. علي جمال سلامة، السياسة الخارجية العربية بعد الحرب الباردة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004م.
45. علي، مروان سالم، التحوط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه التهديدات الجيوسياسية الإقليمية، إيران أنموذجًا، جامعة الموصل، مجلة الرافدين للعلوم السياسية، الموصل، 2025م.

46. الغبرا شفيق، الكويت: دراسة في التحول السياسي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م.
47. الغبرا، شفيق، دراسة في آليات الدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م.
48. الفلسطينية مجلة الدراسات، مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر بيروت 2002\3\28.
49. فواز جرجس، السياسة الأميركية في الخليج، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2000م.
50. فقي أحمد، ياسين رشيد ، التطورات الاقتصاديّة في عهد الملك فهد بن عبد العزيز 2005، 1982م، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانيّة، كركوك، 2025م.
51. كشك محمد جلال، الخليج بعد العاصفة، دار الزهراء، 1993، ص 112.
52. محمد، محمود الضبع فايز، موقف الدول الخليجية من الثورة الإيرانية، دورية الانسانيات، كلية الآداب، جامعة دمنهور، 2025م.
53. محمدي، مليكة، حرب الخليج الثانيّة1990\ 1991م، وتوسع النفوذ الأمريكي، أفكار وآفاق قسم العلوم الإنسانيّة جامعة البليدة،2022م.
54. محمود، هدى هادي، دول الخليج العربي من التعاون إلى الاتحاد، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد، 2016م.
55. المدني، عبد الله، البحرين والتحولات في السياسة الإقليميّة، دار كنوز المعرفة، عمان، 2005م.
56. المسفر محمد، السياسة القطرية في السياق الإقليمي، دار النهضة العربية،القاهرة ، 2004،
57. المشاط عبد المنعم، السياسة الخارجية العُمانية، دار الفجر، 2005م.
58. المكدمي، سعد محمود سلمان، مشكلة الحدود العراقيّة الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج، جامعة الشرق الأوسط، قسم القانون العام، كلية الحقوق،الاردن، 2015.
59. مكّي يوسف، البحرين والتحولات الإقليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004م.
60. نافعة حسن، العلاقات العربية الإقليمية بعد الحرب الباردة، دار المستقبل العربي، 2003م.
61. هلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي، دار الثقافة العربية، 2000م.
62. وفيق شفيق عبير، دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي والمواقف من القضايا الإقليمية، جامعة بغداد، التربية، ابن رشد، 2020م.
63. اليوسف، يوسف خليفة، النفط والاقتصاد السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م.

References

1- Al-Ahmad, Mutab Jaber, The Gulf Cooperation Council: Reality or Illusion, Tariq Al-Ilm Library, Kuwait, 1993.
2- Al-Ashaal, Abdullah, The Development of the International Relations of the Gulf Cooperation Council in Light of Regional and Global Changes, Gulf Centre for Strategic Studies, London, 1999.
3- General Secretariat of the Gulf Cooperation Council, The Economic Agreement Between the GCC States, Riyadh, 2001.
4- United States Geological Survey (USGS), Minerals Yearbook, Washington, 1999.
5- United States Department of Energy, Crude Oil Prices, U.S. Energy Information Administration, Washington, 2000.
6- Al-Anbari, Tawfiq Najm, "Iran's Regional Policy Toward the Arabian Gulf Region After 2003 in Light of the Influence of Historical Perceptions and Current Transformations," Al-Mustansiriyah Journal for Arab and International Studies, Issue 69, Baghdad, 2020.

7- Davutoğlu, Ahmet, Strategic Depth, Sutour Publishing House, 2001.
8- Al-Balushi, Saud, Omani Foreign Policy: Constants and Variables, Dar Al-Farabi, Beirut, 2004.
9- Bank for International Settlements (BIS), A Unified Currency for the Gulf States, Riyadh, 2003.
10- European Central Bank, Energy and the Gulf Cooperation Council Countries, Frankfurt, 2008.
11- Al-Buwaijri, Abdulaziz, The Political System in the Kingdom of Saudi Arabia: A Study of Authority and Shura, Obeikan Library, Riyadh, 2001
12- Jaber, Abdullah Mohammed, The Arabian Gulf: Political, Economic and Social Changes 1991–2003, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'iyya, Cairo, 2005.
13- Gregory Gause, The Foreign Policy of the Gulf States, translated by Emirates Center for Strategic Studies, 2003.
14- Al-Hadabi, Ilham, Military Bases in the Middle East: Military Role and the Intertwining of Interests, Strategic Thought Center, Istanbul, 2021.
15- Hassan, Wajih, Diplomacy of Positive Neutrality: The Omani Experience, Gulf Studies Center, Amman, 2003.
16- Abdel-Haq, Dahman, "The Role of Oil in Shaping the Political Structure of the Gulf Monarchies," Algerian Journal of Public Policies, Algeria, 2014.
17- Abdul-Khaliq, Abdullah, The Gulf and the Transformations of the International System, Emirates Center for Strategic Studies, 2004.
18- Al-Khashiyan, Ali Mohammed, UAE Foreign Policy in the Post–Cold War Era, Dar Al-Uloom, Abu Dhabi, 2003.
19- Khudair, Mohammed Yassir, Security of the Arabian Gulf in Light of New Regional Transformations, College of Humanities, Al-Nahrain University, 2021.
20- Khalifa, Ahmed, "Israel in the Gulf Crisis," Journal of Palestinian Studies, Vol. 1, No. 4, 1990.
21- Al-Dajani, Hisham, International Relations in the Middle East, Dar Al-Manahij, Amman, 2005
22- .Al-Darmaki, Mohammed Saeed Al-Mohammed, "Balance of Power and its Impact on Regional Security and Stability: The Arabian Gulf as a Model," International Journal of Economic and Political Studies, Alexandria University, Alexandria, 2024.
23- Dorsey, James, Qatar and Soft Power Foreign Policy, Gulf Studies Center, 2006.
24- Al-Rubaie, Ahmed, Kuwait After Liberation, Dar Qirtas, Tunisia, 2003.
25- Rabie, Hamid, Arab Political Behavior, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1997.
26- Al-Rikabi, Abdul-Amir, Iran and the Gulf: Problems of Security and Hegemony, Dar Al-Rafidain, 2002.
27- Salim, Mohammed Al-Sayed, International Relations in the Middle East, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1999.
28- Al-Sayed, Salim Mohammed, Saudi Strategy and Foreign Policy, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2004.
29- Al-Sayed, Salim Mohammed, The Arab Regional System, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1998.
30- Al-Shabji, Abdullah, Foreign Policy of the Arab Gulf States After the Second Gulf War, Gulf Studies Center, 2002.

31- Al-Shaiji, Abdullah, Gulf National Security and Regional Transformations, Emirates Center for Strategic Studies, UAE, 2004.
32- Shadhan, Aqeel Yusuf, "The Iraqi Occupation of Kuwait in the Arab Press (1990–1992)," Al-Qadisiyah Journal of Human Sciences, Vol. 26, No. 4, 2023.
33- Al-Shammari, Abdul-Mohsen Lafi, The Gulf Cooperation Council and the Challenge of Unity, Middle East University, Amman, 2012.
34- Sadiq, Mohammed Tawfiq, Development in the GCC Countries, World of Knowledge Series, Kuwait, 1978.
35- Saqr, Abdulaziz, The Changing Gulf: Policies and Transformations, Gulf Research Center, 2004.
36- Saqr, Abdulaziz, UAE Positions on Regional and International Issues, Gulf Studies Center, 2005.
37- Saqr, Abdulaziz, The Gulf and Iran: Balance of Power and Future Challenges, Gulf Research Center, Dubai, 2002.
38- Abbas, Asaad Hamid & Ali Hamza, "The Role of Saudi Arabia within the GCC Framework Regarding the Palestinian Issue (1981–1991)," Journal of Research of the College of Basic Education.
39- Abdul-Halim, Ahmed, Kuwaiti Policy Toward Regional Issues, Dar Zahra, Beirut, 2005.
40- Abdul-Razzaq, Zainab Shaker, "The Position of the Gulf Cooperation Council on the Iraqi Occupation of Kuwait (1990–1991)," Arabian Gulf Journal, Basra, 2025.
41- Abdul-Khaliq, Abdullah, The UAE and the Regional Environment, Emirates Center for Strategic Studies, 2004.
42- Atiyah, Abdul-Rahman Tariq, "The Position of the Gulf Cooperation Council Toward Iranian Policy (1989–1997)," Journal of International Studies, No. 99, University of Baghdad, 2024.
43- Alwan, Sattam Hussein, "African Hegemony over the Arabian Gulf After the Second Gulf War (1991) and the Third Gulf War (2003)," Journal of Political Science, University of Baghdad, 2016.
44- Ali, Jamal Salama, Arab Foreign Policy After the Cold War, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'iyya, Egypt, 2004.
45- Ali, Marwan Salem, "Strategic Hedging of GCC States Toward Regional Geopolitical Threats: Iran as a Model," Al-Rafidain Journal of Political Science, University of Mosul, 2025.
46- Al-Ghabra, Shafeeq, Kuwait: A Study in Political and Social Transformation, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2002.
47- Al-Ghabra, Shafeeq, A Study in the Mechanisms of State and Society, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2002.
48- Journal of Palestinian Studies, "The Arab Peace Initiative Approved by the Beirut Summit, March 28, 2002."
49- Gerges, Fawaz, U.S. Policy in the Gulf, Center for Arab Studies, Beirut, 2000.
50- Faqih, Ahmed & Yassin Rashid, "Economic Developments During the Reign of King Fahd bin Abdulaziz (1982–2005)," Kirkuk University Journal for Human Studies, 2025.
51- Kashk, Mohammed Jalal, The Gulf After the Storm, Dar Al-Zahra, 1993.

52- Mohammed, Mahmoud Al-Daba' Fayez, "The Position of Gulf States Toward the Iranian Revolution," Humanities Periodical, Faculty of Arts, Damanhur University, 2025.
53- Mohammedi, Malika, "The Second Gulf War (1990–1991) and the Expansion of American Influence," Afkar wa Afaq, University of Blida, 2022.
54- Mahmoud, Huda Hadi, "The Arab Gulf States: From Cooperation to Union," Journal of Political Science, University of Baghdad, 2016.
55- Al-Madani, Abdullah, Bahrain and Transformations in Regional Policy, Kunooz Al-Ma'rifa Publishing, Amman, 2005.
56- Al-Misfer, Mohammed, Qatari Policy in the Regional Context, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2004.
57- Al-Mishat, Abdul-Moneim, Omani Foreign Policy, Dar Al-Fajr, 2005.
58- Al-Makdami, Saad Mahmoud Salman, The Iraqi–Kuwaiti Border Problem and the Role of the United Nations in Its Demarcation After the Gulf War, Middle East University, Jordan, 2015.
59- Makki, Yusuf, Bahrain and Regional Transformations, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2004.
60- Nafaa, Hassan, Arab Regional Relations After the Cold War, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 2003.
61- Hilal, Ali Al-Din, The Arab Regional System, Dar Al-Thaqafa Al-Arabiya, 2000.
62- Wafiq, Shafiq Abeer, A Study on the Emergence of the Gulf Cooperation Council and Positions on Regional Issues, University of Baghdad, 2020.
63- Al-Yousef, Yusuf Khalifa, Oil and Political Economy in the GCC Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.

The Foreign Policy of the Gulf Cooperation Council (GCC) States Amid Regional Changes (1991-2003)

Assist Lect. Yaseen Rasheed Faqi Ahmed

College of Arts- University of Kirkuk

yassenfaqi@uokirkuk.edu.iq

Keywords: Foreign Policy, Cooperation Council, Gulf States, Regional Changes.

Summary:

Between1991 and 2003 the Arabian Gulf region witnessed significant regional transformations that directly influenced the foreign policies of the Gulf Cooperation Council (GCC) states. This period was marked by the emergence of numerous strategic challenges, most notably the aftermath of the Second Gulf War 1990-1991, the Iraqi invasion of Kuwait, and the global shifts following the end of the Cold War. These events led to regional interventions that altered the balance of power and policies across the regio.

In response to these changes, the GCC states redefined their foreign policies to align with the demands of the period—particularly need to the maintain internal and regional security and stability. This period also witnessed an increased ;vemphasis on joint cooperation among member states to confront economic and political challenges. Concurrently, new roles emerged for certain regional powers seeking to expand their influence in the Gulf, prompting GCC states to adopt cautious and balanced positions to safeguard their national interests.

This study analyzes the features of GCC foreign policy during this sensitive period, highlighting the strategic frameworks, motivations, and major challenges the council faced. It also examines the mechanisms by which GCC states dealt with regional and global developments. Furthermore, the research seeks to emphasize the role of Gulf cooperation in strengthening unity and integration among member states as a fundamental pillar in confronting these to face changel.